

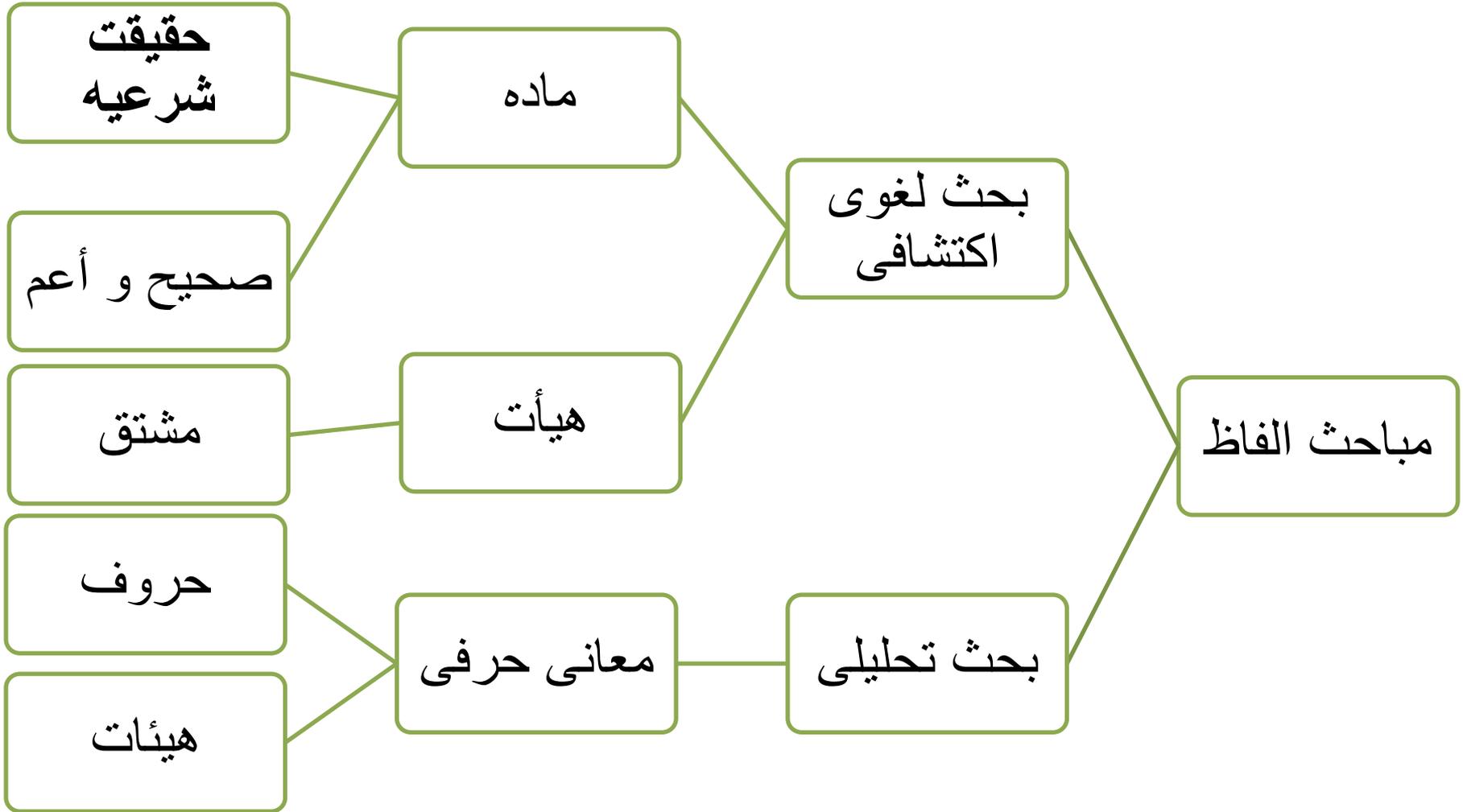
علم أصول الفقه

٩٢

مشتق ١٢-٢-٩٥

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

۲- تفاوت کار اصولی و لغوی در بحث الفاظ



تحديد مفاد المشتق و مدلوله اللغوى أو العرفى

موضوع للمتلبس بالمبدأ
خاصة

موضوع لمفهوم أعم يشمل
المتلبس و من انقضى عنه
المبدأ على السواء

المشتق

المختار في معنى المشتق

- المختار في معنى المشتق
- و الواقع ان قليلاً من التدبر و التأمل في إطلاقات المشتق كافٍ في رأينا للجزم بوضعها للمتلبس بالمبدأ خاصة، لأن المشتق له مادة و هيئة، أمّا المادة فموضوعة للدلالة على الحدث، و أمّا الهيئة فللدلالة على نسبة ذلك الحدث إلى الذات و تلبّسها به على اختلاف أنحاءه و كفيّاته و هي فرع وجود الحدث و عدم انقضائه.
- و يكفينا دليلاً على بطلان الوضع للأعم ما تقدّم من عدم تيسر تصوير معنى جامع بين المتلبس و المنقضى عنه المبدأ.

أدلة القولين في وضع المشتق^١

- أدلة القولين في وضع المشتق^١
- وأمّا المقام الثاني: وهو الكلام بلحاظ الأدلة على الطرفين،
- فنقول: هناك رأى بأنّ المشتقّ موضوع للمتلبّس بالفعل، ورأى آخر بأنّه موضوع للأعمّ، ورأى ثالث بالتفصيل.
- وقبل الدخول في أدلتهم نقول:
- إنّ تحليل نفس مدعى القول بالأعمّ يكفي للالتفات إلى بطلانه بلا حاجة إلى التكلّم في تلك الأدلة،

أدلة القولين في وضع المشتقّ

- فإنّ القول بالأعمّ معناه - كما عرفت - هو القول بوضع المشتقّ للجامع بين المتلبّس بالفعل والمنقضى عنه المبدأ.
- ولا بدّ لصاحب هذا القول من أن يلتزم بأحد جامعين على ما مضى:
- فإمّا أن يقول بأنّ الجامع هو ذات مقيدة بالفعل الماضي، فالقائم معناه من قام،
- وإمّا أن يقول بأنّ الجامع هو ذات غير متلبّسة فعلاً بالعدم الأزليّ للمبدأ.

أدلة القولين في وضع المشتق^٣

- أما الثاني فقد عرفت عدم عرفيته، فإنَّ الوجدان حاكم بأَنَّهُ لا يفهم من مثل: ضارب أو قائم إلَّا معنىً ثبوتياً صرفاً، ولا ينتقل الذهن بنحو التفصيل ولا بنحو الإجمال إلى نفي العدم، بل يفهم منه رأساً المعنى الثبوتى،
- وليس هذا جامعاً عرفياً يقع تحت نظر الواضع أولًا وتحت نظر المستعمل والسامع ثانيًا.

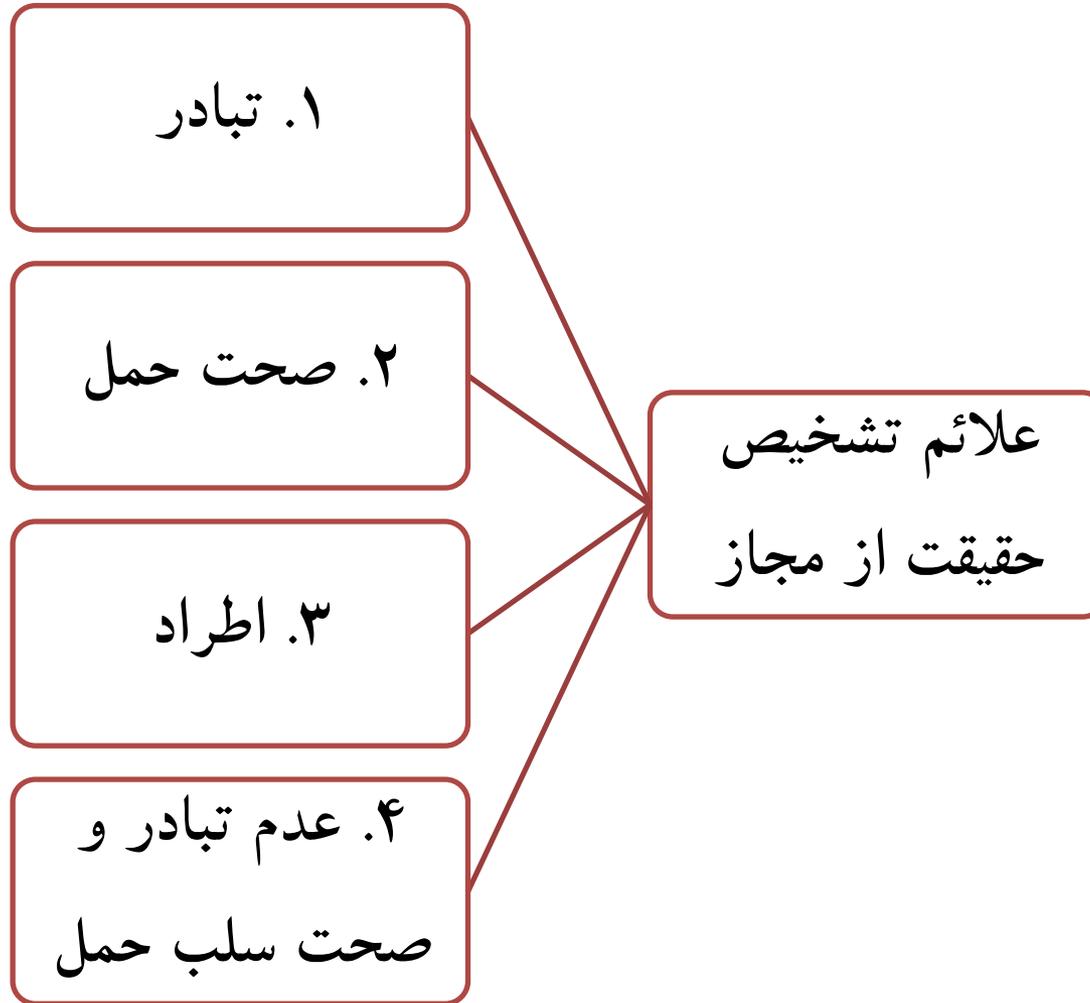
أدلة القولين في وضع المشتق^١

- وأما الأول فلأزم أخذ الفعل الماضي في مفهوم المشتق^٢ هو: أن يشترط في كون استعمال المشتق حقيقياً أن يكون المبدأ ثابتاً للمشتق فيما مضى ولو أنا ما؛ إذ لو كان المبدأ ثابتاً في الحال فقط، لم يكن ذلك مفاد الفعل الماضي، وإنما هو مفاد الفعل المضارع،
- بينما من الواضح وجداناً كفاية التلبس الحالى^٣، بل يلزم من ذلك في المبادئ الآنية كالضرب، أى: الضربة الواحدة كون المشتق حقيقة في خصوص المنقضى عنه المبدأ دون المتلبس؛ لأن التلبس في الآن الحاضر لا يكفي لكونه معنى المضارع لا الماضي، وقد أخذ الفعل الماضي ركناً في مفهوم المشتق، والتلبس فيما قبل الآن الحاضر قد انقضى؛ لأن المبدأ كان آنياً،

أدلة القولين في وضع المشتق^١

- فوجود لوازم فاسدة عرفاً من هذا القبيل يكفي لكونه برهاناً عرفياً على عدم صحة القول بكون المشتق موضوعاً للأعم، وتعيين القول بكونه موضوعاً لخصوص المتلبس،
- إذن فتحليل نفس المدعى كافٍ لإبطاله من دون حاجة إلى الدخول في الوجوه التي تذكر للمدعيات «١»، إلا أننا مع ذلك نمرّ بوجوه بعض الأقوال إجمالاً فنقول:

علائم تشخیص حقیقت از مجاز



تبادر

تصور لفظ

تصور
معناى
موضوع له

تصور لازم بين
بالمعنى الأخص
معناى
موضوع له

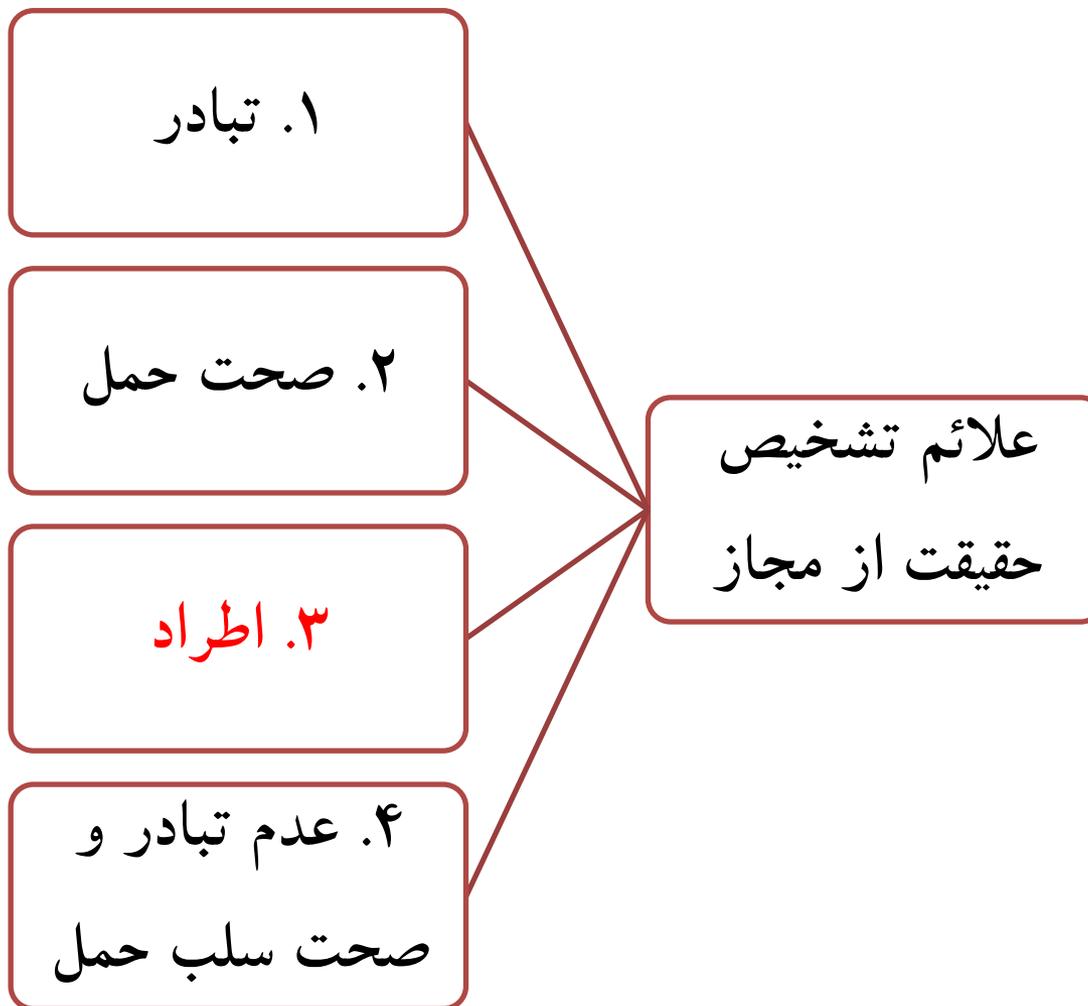
علائم تشخیص حقیقت از مجاز

لفظ با معنای ارتکازی خود
موضوع قضیه منطقی و
آن معنای محتمل محمول

معنای محتمل، موضوع و
لفظ با معنای ارتکازی خود
محمول

صحت حمل

علائم تشخیص حقیقت از مجاز



علائم تشخیص حقیقت از مجاز



فصل هشتم: راه‌های احراز ظهور

